خلال المؤتمر الرابع لإصلاح التعليم بتنظيم من جامعة قطر.. د. حصة صادق:

كلية التربية تتبنى نظاماً متكاملًا لتقييم طلابها وقياس مخرجات التعليم

الدوحة - الشرق

انطلقت أمس فعاليات المؤتمر الرابع لإصلاح التعليم، تحت شعار «تقييم الأداء: الطريق إلى جودة التعليم» الذي تنظمه كلية التربية بجامعة قطر، بمشاركة واسعة من التربويين والأكاديميين من الدول العربية والخليجية وعدد من المعلمين والمعلمات وإداريي المدارس المستقلة ومنتسبي كلية التربية.

وأعربت الدكتورة حصة صادق عميد كلية التربية بجامعة قطر في كلمتها في افتتاح المؤتمر، عن سعادتها بأن يمثل هذا المؤتمر السنوي منبراً أكاديمياً ومهنياً للأكاديميين والمعلمين والقادة التربويين وغيرهم من الممارسين المهنيين، بهدف تبادل أفضل الممارسات المهنية والمعارف التربوية الحديثة في مجالات عديدة.

وأوضحت أن المؤتمر يشكل ملتقى لتعزيز أواصر التعاون بين التربويين على مستوى التعليم العالي والتعليم العام، وبين التربويين في قطر وخارج قطر.. مضيفة « لسنوات طويلة اعتمدت الأنظمة التعليمية على الاختبارات كوسيلة أساسيه لتقييم الطلاب، إلى أن بدأت نظريات التعلم المعرفية والبنائية في الظهور فحدثت ثورة في التقييم هزت أنظمه التقييم التقليدية، تلك الأنظمة التي أخفقت في أن تقدم إجابات عن كيفيه تعلم الطلاب ومدى تقدمهم في التعلم كما أنها أخفقت في أن تحد من انزلاق المعلمين في ممارسات غير مقبولة كتدريب الطلاب على الإجابة على الامتحانات النهائية بدلا من التركيز على عمليه التعلم.

وأكدت صادق على أنه ووفقا لأنظمة التقييم الحديثة أصبح الاهتمام مركزا على أصالة أدوات التقييم وتنوعها، وعلى تصميم أدوات قادرة على تقديم دلائل ومؤشرات على تعلم الطلاب، وتقدم نموهم وتمكين المعلمين من مساعدة طلابهم لتحقيق أقصى قدر من التعلم، وفقا لاستراتيجيات تدريس متنوعة صممت وفقا لاحتياجات الطلاب. وأضافت أن كلية التربية استطاعت وكجزء من جهودها لضمان

□ د. حصة صادق

وأشارت إلى محاولة العديد من الأنظمة التعليمية والمدرسية التغلب على مثل تلك التحديات بتحويل عملية التقويم إلى خبرة تعلم، ويمكن أن يكون ذلك من خلال إرساء ثقافة تقوم على توجيه وتكامل جهود الهيئة الإدارية والتدريسية لدعم تعلم التلاميذ، وتوفير بيئة آمنة يستطيع من خلالها المعلمون الاندماج في حوار مهني بمكنهم من تطوير ممارسات المهنة على المستوى الفردي والجماعي.

ولفتت إلى أنه بالرغم من الاستياء الذي يظهره باستمرار الطلاب والمعلمون والإداريون من عملية التقييم، إلا أن الجميع يدرك أنها عملية أساسية مرتبطة بالمساءلة عن مدى ما يتم إنجازه من مهام في ضوء ما يمنح من سلطات

تبادل أفضل الممارسات المهنية والمعارف الحديثة وتعزيز التعاون بين التربويين

□ د. حمدة السليطي

وصلاحيات ودعم، وأن ما تحتاج إليه في المؤسسات التعليمية هو تغيير جذري في ثقافة التقييم لتحولها من مجرد إجراء روتيني سنوي يحد من إبداع العاملين وإنتاجهم، إلى نظام للنمو المستمر يحفز قدراتهم على الابتكار والإبداع.

◄ جودة التعليم

من جهتها، أكدت الدكتورة مريم ماجد اليوفلاسة المنسقة العامة للمؤتمر في كلمتها الافتتاحية، أن دولة قطر تسعى منذ سنوات عدة إلى تحقيق الجودة والارتقاء بالعملية التعليمية، مشيرة إلى أن المربين وأصحاب القرار أولوا اهتماما خاصا بموضوع التقييم لأثره البالغ على العملية التعليمية، لأنه يحدد الأسس والمنطلقات المنهجية لأي عمل تربوي هادف، يكشف النقائص ويعالج السلبيات ويدعم المكتسبات ويدفع إلى الإبداع، مبينة أنه عنصر جوهري في أنظمة الجودة الشاملة يساعد على متابعة التقدم والتعرف على فرص التطوير ومقارنة الأداء. وأوضحت أن المؤتمر حمل شعار «تقييم الأداء: الطريق إلى جودة التعليم» ليتناول موضوع تقييم الأداء في العملية التربوية كرافد مهم من روافد إصلاح لتحقيق غاياتنا وطموحاتنا المستقبلية.

وقالت إن الغاية من المؤتمر هي تبادل الخبرة والمعرفة والتجربة لكل ما جاء في محاوره حول تقييم الأداء في العملية التعليمية بالمؤسسات التربوية حتى نسهم في دفع عجلة التقدم والتطور ونواكب مقتضيات العصر في العملية التربوية والتعليمية وتكون سبيلنا إلى جودة التعليم. وأشارت في هذا الصدد إلى أنه تم استقبال العديد من الأوراق البحثية تجاوز عددها المائة ورقة بحثية وورش عمل من داخل دولة قطر وخارجها، أوراق بحثية من المملكة العربية السعودية، ومن الأردن، سلطنة عمان، الكويت، الجزائر وتركيا، إضافة إلى أوراق وورش عمل من مكتب تقييم المدارس بالمجلس الأعلى للتعليم، المدارس المستقلة، المركز الثقافي للطفولة، وبعض المدارس الأجنبية، مكتب التطوير المهني بالكلية، ومكتب البحث والتخطيط المؤسسي بالجامعة.

وقالت إن اللجنة العلمية وافقت على ثلاث وخمسين ورقة بحثية وثماني ورش عمل.

◄ نقلة نوعية

من جهتها قالت الدكتورة حمده السليطي مديرة هيئة التقييم في المجلس الأعلى للتعليم إن النقلة النوعية لتطوير التعليم في الدولة (تعليم لمرحلة جديدة) تمثل ركناً أساسياً في رؤية قطر 2030، وإنها راعت توظيف الجودة في كافة مجالات التعليم لتلبية متطلبات التنمية المستدامة. وتابعت «إنشاء هيئة مختصة بالتقييم ضمن منظومة المجلس الأعلى للتعليم يؤكد أن الجودة في التعليم تمثل التزاماً أساسياً لإصلاح وتطوير مكونات العملية التعليمية».. مضيفة أن رسالة الهيئة هي متابعة وتقييم أداء المدارس والطلبة والمعلمين من خلال مجموعة من الأدوات العلمية المقننة، وتقديم تقارير سنوية حول ذلك لجميع الجهات والأشخاص المعنيين بالموضوع من مسئولين، وأولياء أمور، ومدارس، ومعلمين، وطلبة، لتحقيق المشاركة والمساءلة التربوية والتطوير المستمر للنظام التعليمي. وأشارت إلى أن مبادئ نظام التقييم تتضمن المساءلة التربوية

جوده خريجيها ووفقا لما تقتضيه إجراءات الاعتماد الأكاديمي، فإن تبني نظام متكامل أصيل لتقييم طلابها مبني على إتاحة الفرص التعليمية للطلاب لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة، وتكوين الاتجاهات المهنية المطلوبة لهم كمعلمين، وعلى استخدام أساليب تقويم متنوعة تقيس مخرجات تعلم واضحة ومحددة ضمن فترات تقييم متدرجة تنقسم إلى عدة محطات بدءا من دخول الطالب للبرنامج الأكاديمي إلى تخرجه من البرنامج وانتهاء بعمله في الوظيفة. وقالت: «لقد مكننا هذا النظام من الإفادة من نتائج تحليل التقييم لاتخاذ إجراءات لتطوير المقررات والبرامج الدراسية، ومنحنا الثقة أيضا في صحة ومنهجية تلك الإجراءات، ووفر نظام التقييم تغذية مرتجعة لما يمكن أن نقدمه لطلابنا لتمكينهم من تحقيق أقصى قدر من التعلم والنمو. لقد أدركنا أن الجهد الذي بذلناه لتطوير نظام التقييم أثمر في النهاية عن نتائج قيمة».

◄ قلق وخوف

وأشارت الدكتورة حصة صادق إلى أن تقويم المعلمين خبرة تجلب لهم الخوف والقلق، خاصة أنها مرتبطة بإصدار حكم يترتب عليه الاستغناء عنهم أو استبقاؤهم، كما أنها خبرة تجلب للإداريين المشاركين في هذه العملية الشعور بالانزعاج، ويصاب الكثير من المعلمين بالإحباط عندما يتلقون نتائج تقييمهم خاصة إذا لم يكن نظام التقييم واضحا ولم تكن أدواته صحيحة، وتزداد حدة الشعور بالإحباط عندما يعجز المعلم أو القائمون على تقييمه عن تفسير أو ترجمة نتيجة تقويمه إلى خطة لتطوير أدائه.

د. البوفلاسة: قطر تسعى منذ سنوات لتحقيق الجودة والارتقاء بالعملية التعليمية

د. السليطي: النقلة النوعية لتطوير التعليم تمثل ركناً أساسياً في رؤية قطر 2030

التعليم وسبيل إلى جودة التعليم، هادفا إلى دراسة الكثير من القضايا التي أثارت وتثير الكثير من الجدل والنقاش حول تقويم الأداء، واستراتيجياته وأساليبه، والتحديات التي تواجهه وفاعليته في تطوير العملية التربوية.

وأشارت إلى أهمية تقييم الأداء كأسلوب وعملية تبنى على أسس وقواعد ثابتة تسهم في تحقيق أهداف العملية التربوية، لافتة إلى أن هذا المؤتمر يقدم العديد من البحوث والدراسات والتجارب حول تقييم الأداء، انطلاقا من معايشة أرض الواقع وإدراكا لأبعاد العملية التربوية وتحدياتها، وقد أسهم بها معلمون وتربويون وأصحاب قرار وواضعو سياسات، إنها الخبرة الواقعية الشاملة التي نستطيع من خلالها أن نسير قدما لكي نطور ونجود العملية التربوية، والتي نأمل أن تكون سبيلا ممهدا

□ خلال المؤتمر

والمشاركة وتعدد الأدوات والوسائل والطرائق والمؤشرات، وتحسين تعليم وتعلم الطلبة، إضافة إلى تطوير الأداء المدرسي. أما القيم التي تنطلق منها الهيئة فهي: الشفافية، والتطوير، والمحاسبية، والعدالة، والموضوعية، مشيرة إلى أن تقييم المدارس والنظام المدرسي يتم على أسس علمية ومنهجية وموضوعية.

وأضافت الدكتورة حمدة السليطي مدير هيئة التقييم، أن هيئة التقييم بالمجلس الأعلى للتعليم تهدف إلى التأكد من التزام المدارس بتقديم تعليم نوعي عالي الجودة، وتشجيع تطبيق المدارس للتقييم والاستفادة من نتائجه في تحسين الأداء المؤسسي، ومتابعة ومراقبة أداء الطلبة، إضافة إلى التعرف على رأي جميع المشاركين في العملية التعليمية، وتوفير معلومات عن جميع الصفوف الدراسية.

وأوضحت السليطي أن هيئة التقييم تقوم بإعداد وتصميم أدوات تقييم الأداء الشامل للمدارس وفقاً للمعايير العالمية المعتمدة، وإعداد وتصميم الاختبارات الوطنية للمواد الدراسية وفق المعايير المعتمدة، وتقييم أداء المدارس والطلبة وفق الأدوات المعتمدة ومنح الرخص المهنية للمعلمين وقادة المدارس وإصدار تقارير وإحصاءات حول أداء الطلبة والمدارس ورفع النتائج إلى الجهات المعنية.

كما تقوم بإجراء الدراسات والبحوث في المجال التربوي للإسهام في تطوير العملية التعليمية والمقارنة بين المدارس من حيث الأداء وتحقيق الأهداف للمبادرة، ومجالات التقييم والمقارنة بين أداء الطلبة في المواد الدراسية الأساسية في المدارس المستقلة ومنح الاعتماد المدرسي الوطني للمدارس الخاصة والتطوير المهني لموظفي الهيئة والمعنيين بعملية التقييم.